دور المرأة العراقية
خلال العهد الملكي والجمهوري
The Role of Iraqi Women
During the Royal and Republican era

شروق عبد السادة زويد
Shouroq Abdel Sada Zwaid

وزارة التربية/ مديرية تربية الرصافة
Ministry of Education\
Directorate of Al- Rusafa Education

الملخص

وصلت المرأة العراقية إلى ذروة الحرية السياسية والاجتماعية لما تحقق لها من مكاسب حكومية، متمثلة بمنصب وزيرة وقاضية وغيرها من التسميات الوظيفية التي شغلتها المرأة، بعد ان كانت فلاحة وربة بيت معتمدة على الرجل المعيل الوحيد، في حين تغير ت مكانتها عندما خرجت الى المصنع والمعمل مشاركة الرجل في العمل بل أصبحت نائب رئيس الوزراء وهي تطمح الى الأكثر.

الكلمات المفتاحية: (المرأة، الاتحاد النسوي، الفلاحة العراقية).

Abstract

wasalat almar'at 'iilaa dhirwat alhuriyat alsiyasiat lima tuhaqiquh min makasib hukumiat, mumathalat bimansib wazirat wafadiat min altasmiat alwazifiat alati shaghalatha almar'at, baed 'an kanat falahat warabat dar t ealaa alrajul alwahid alwahid, hinama kharajat min almasnae walmaemal alrajul fi aleamal 'asbahat nayib rayiys alwuzara' wahi al'akthar ttabqaan.

key words: (Women, Feminist Union, Iraqi Agriculture)

المقدمة

أدركت المرأة ان حريتها مرتبطة بتحرر المجتمع فهي الأخت والزوجة والام فكانت لها مساهمات مشهودة في كافة تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية، حيث أسست الجمعيات والمنظمات النسوية، كما شهد منتصف القرن التاسع عشر اتساع دائرة الوعي الفكري والثقافي للمجتمع واقترن هذا الوعي بفك قيود المرأة واشراكها في عملية التطور فوجدت استجابة عالية لطموحها على الرغم من كون الاستجابة محدودة، جاء موضوع البحث على محورين، الأول دورها المرأة السياسي بعد ان أعطيت مساحة من الحرية خرجت لتمارس دورها الفكري حيث شاركت في الانتفاضات وكونت اتحادات داعمة للتحرر الوطني وتسنمت مناصب سياسية وإدارية عدة، اما المطلب الثاني فهو الدور الذي ادته وهي تنتقل من دائرة البيت الى العمل خارجه حيث شاركت الرجل في المصنع والدوائر العامة والمؤسسات فهي بذلك تحررت وأصبحت اكثر وعيا.

«المطلب الأول»

دور المرأة في الحياة السياسية

لقد تنبه نظام الحكم آن ذاك الى المسافة الفاصلة بين الاعتراف بالحقوق وتطبيقها في الواقع العملي، مدركا ان تحرر المرأة لن يتم بمعناه الحقيقي دون الإلغاء التام لهذه المسافة، وان مسؤولية الغائها تقع بالدرجة الأولى على النظام الاجتماعي نفسه، ولا يمكن ان تظل معتمدة على بروز ظواهر فردية متفرقة في المجتمع تثبت ان الحقوق المعترف بها قد أصبحت واقعا فعليا، وعليه لقد ساهمت المرأة العراقية بدور مميز في تاريخ الحركة الوطنية منذ بداية تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ م ومروراً بالعهد الجمهوري ولغاية يومنا هذا رغم كل القيود التي كانت تعيق مشاركتها، فهي أدركت مبكراً ارتباط قضيتها بحرية المجتمع.

وكانت لها مساهمات مشهودة في كافة تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية، أسست الجمعيات والمنظمات النسوية، وتصدت للعمل السياسي منضوية في تنظيمات الأحزاب السياسية الوطنية معاضدة الأخ والزوج في نضاله الوطني لمقارعة الاستعمار والسلطة الغاشمة، ومشاركة فاعلة في الانتفاضات الشعبية والمظاهرات والاعتصامات، نقلت الفكر والثقافة في مداركها تركت الدراسة والوظيفة واضطرت إلى الاختفاء بسبب المطاردة وتعرضت للاعتقال والتعذيب.

شهدت السنوات القليلة من منتصف القرن المنصرم حالة الصحوة الفكرية واتساع دائرة الوعي الثقافي والسياسي اقترنت بالوعي بضرورة إطلاق المرأة من قيود العبودية ولو إلى حد ما وإشراكها مع الرجل في عمليات التطوير والتضحية، ولقيت هذه الاتجاهات استجابة واعية من قبل القوة السياسية والفئات الاجتماعية الفاعلة آنذاك ولو إنها لم تكن ترقى إلى مستوى الطموح.

لقد اتصفت تلك المرحلة البدا بتحرير المرأة العراقية من تبعات الواقع المتخلف وابتداع الوسائل الكفيلة بضمان إعادة الثقة بنفسها، وإعادة تركيب بنائها النفسي والاعتباري بما ينسجم ومتطلبات التغييرات التي اقتضتها النقلة التاريخية، عن طريق الدعاوي السياسية والتشريعات القانونية والإجراءات المدنية، إضافة إلى توظيف الطاقات الإعلامية السائدة لمثل هذه التصرفات ونشر ثقافة جديدة تجاه الجنس الأنثوي تتصف بالعملية الديمقراطية والحد من القيم العشائرية.

وهكذا نجد ان الأنظمة الرأسمالية حتى في تلك البلدان التي وصلت درجة عالية من التقدم الصناعي، قد فشلت في إيجاد حلول عملية لقضية المرأة فيها، ولم يكن سبب ذلك عجز هذه المجتمعات المتطورة عن ادراك أهمية تحرر المرأة بقدر ما كان عجز في النظام الاجتماعي نفسه عن توفير الظروف الاجتماعية التي تتيح للمرأة التمتع بحقوقها المنصوص عليها في القوانين.

من هنا نستطيع ان ندرك لماذا يهبط تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية في بلدان رأسمالية متقدمة صناعيا، فيما ترتفع هذه النسب في البلدان الاشتراكية بما لا يقاس في تلك البلدان، تحددت مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضمن أُطر ومؤسسات تطورت قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وبعدها، فقبل الثورة شكلت المرأة العراقية قوة مهمة في الحركة السياسية في مرحلة النضال من اجل استقلال العراق فقد ساندت الاحزاب السياسية الوطنية من طرح المطالب الوطنية ضد الاستعمار وكان ذلك عن طريق التجمعات التسوية مثل (نادي النهضة النسوية)، والذي يعد أول جمعية نسوية في تاريخ العراق الحديث والتي اعطت اولوية للعمل والمطالبة السياسية قبل ان تدخل في الميدان الاجتماعي المرتبط بقضاياها كامرأة.

فقد كان لرئيسة الجمعية اسماء الزهاوي مواقف مشرفة إلى جانب أخيها الشاعر جميل صدقي الزهاوي في وجه الحكام العثمانيين وبعدهم حكام الإنكليز حيث تحملت الكثير من الأذى والمتاعب على أيديهم، وبالرغم من ذلك استمرت في مطالبتها بوجوب إثبات حق المرأة العراقية في ان تكون قوة مساندة ومكملة لمكانة الرجل في حركات التحرر، وكانت تؤمن بأن هذا لا يتم الا بتحريرها اجتماعيا، لذلك نادت بوجوب تحرير المرأة من القيود والتقاليد البالية وممارسة حقها في التعليم لكون التحرر الاجتماعي هو الأساس للتحرر السياسي.

ولم تحدد مواقف المرأة العراقية بذلك فقد ظهرت في الشوارع في اكثر من موقف سياسي فكانت الحركات العفوية المعبرة عن الانفعالات الوطنية التي حدثت في التظاهرات النسائية هي من اولى مراحل العمل السياسي التي كانت ممهدة لعدة خطوات أخرى، فقد شاركت المرأة العراقية في كافة الثورات والانتفاضات الجماهيرية أبتدأ بثورة العشرين، حيث وقفت الى جانب الرجل في المعارك التي نشبت مع جيوش الاستعمار البريطاني وقد تمثل ذلك بوقوف الشاعرات وهنَّ يُلهبنَ المقاتلين من خلال (الهوسات) العشائرية لتحفز فيهم مشاعر الحماس لمزيد من التضحيات.

اضافة الى اطلاق الزغاريد وتموينهم، ومن المعارك التاريخية التي ساهمت فيها المرأة في ثورة العشرين هي معركة (الرارنجية) فقد كانت تحثهم على عدم الانسحاب ووجوب التصدي لنيران مدفعية الجيش البريطاني، وفي انتفاضة آيار (مايس) عام ١٩٤١، اخذت مشاركة المرأة تتطور من خلال نزولها الى الشوارع ومشاركة ابناء شعبها في تظاهراتهم الحماسية التي عمت معظم المدن العراقية، حيث رفعت اللافتات المتضمنة عبارات طرد الإنكليز من البلاد وشملت هذه المظاهرات مختلف الفئات النسوية من طالبات ومعلمات ونساء أخريات (جريدة الجمهورية، ١٩٧٥).

توجت المرأة العراقية نضالاتها في عهد رئيس الوزراء العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم(*)، حين تسلمت الدكتورة نزيهة الدليمي منصب وزيرة البلديات للفترة من ١٩٥٩ - ١٩٦٢م، وابتداءً من تلك الفترة من ستينات القرن المنصرم تقلدن نساء كثيرات مناصب متقدمة، حيث شغلت سرية الخوجة(**) منصب وزيرة مفوضة في الخارجية العراقية وجاءت سعاد خليل إسماعيل لتشغل منصب وزيرة التعليم العالي.

ولم يقتصر دور المرأة على المناصب الحكومية بل تعداه إلى القطاع الخاص والأعمال الحرة فمنهن المحاميات والطبيبات والصيدلانيات، هذا إضافة إلى المهن التجارية والأعمال الحرفية كالعمل في المصانع والمعامل المختلفة، كل ذلك أثر في مستوى تفكير المرأة العراقية وفي مركزها الاجتماعي ومستوى تطور وجودها في بيئتها باطلاعها على الكثير من القيم والمفاهيم والمهارات وممارسة الحياة المهنية إلى جانب الرجل وانضمامها بالجانب التحضيري من الحياة في المدينة وبالتالي انعكس على دورها الريادي في الأسرة والمجتمع بعد أن كان هموم المرأة العراقية وخاصة الريفية محصورة بترتيب شؤون البيت وإنجاب الأطفال وتأمين متطلبات الحياة الزوجية.

(*) عبد الكريم قاسم (١٩١٤ - ١٩٦٣) رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع في العراق من ١٤ تموز ١٩٥٨ ولغاية شباط ١٩٦٣ حيث أصبح أول حاكم عراقي بعد الحكم الملكي، كان عضواً في تنظيم الضباط الوطنيين "أو الأحرار"، حكم العراق ٤ سنوات و٦ أشهر و١٥ يوماً، تم إعدامه دون تحقيق ومن خلال محكمة صورية عاجلة في دار الإذاعة في بغداد يوم ٩شباط ١٩٦٣. للمزيد ينظر؛ موقع الموسعة الحرة http: / /www.wikipedia.org :الأربعاء ٢٢/ ٣/ ٢٠٢٣.

(**) ولدت في بغداد عام ١٩٢٨، انهت دراستها الأولية في بغداد وانتقلت للجامعة الامريكية في بيروت باختصاص العلم النفس، عملت مدرسة في مدارس بغداد، توفيت في ولاية فلوريدا عام ١٩٩٥. للمزيد ينظر؛ نساء عراقيات رائدات في تاريخ العراق، مقال الموقع واي باك مشين، الخميس ٢٣/ ٣/ ٢٠٢٣.

فلقد غير ذلك من خارطة العلاقة بين الرجل والمرأة وترك انطباعات كثيرة منها إيجابية ومنها سلبية وانحصر نقد الاتجاهات المحافظة لعمالة المرأة في انصرافها عن شؤون المنزل والعائلة وتصرف عوائد عملها في حدود متطلباتها الشخصية باعتبار إن النفقة أصلاً قائمة على الرجل فهو المسؤول شرعاً وقانوناً عن تأمين ذلك(العبد، ٢٠٠٧: ٤).

علاوةً على ذلك يتصف المجتمع العراقي بالطابع القبلي والعشائري، لذا يسود لجهل والأمية في صفوف النساء وبشكل واضح في الريف العراقي، حيث حرمت الطفلات من التعليم خلافاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعتبر وثيقة عالمية، والعراق من الدول التي وقعت عليها، فقد جاء في المادة ٢٦ للنص:

"لكل شخص الحق في التعليم ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني وأن يسير القبول للتعليم العالي على قدم المساواة القائمة للجميع وعلى أسس الكفاءة"(كاترين، ٢٠٢٣).

هذا النظام القبلي هو الذي يقف أمام تطور المرأة وأولها التعليم، إذ لا يعتبر الأبوين إرسال الطفلة إلى المدرسة مهمة ضرورية وبالتالي يصبح لتعليم بالنسبة للطفلة أمر غير مستساغ ولا يعي الأبوين أنهما يخترقا القانون العالمي ويخترقا الدستور العراقي الذي يعطي الأحقية لهذه الطفلة لتمارس حقها وتتلقى العلم والمعرفة كزميلاتها في أي بقعة من العالم.

غالباً ما يحصل هذا في الريف العراقي لذا يبقى تفاوت كبير بين الريف والمدينة، وبهذا تزداد نسبة الأمية في الريف وبالتالي تزداد الأمية في العراق، كانت نسبة الأمية في العشرينات من القرن الماضي بين النساء في المدينة ٩٠٪ وفي الريف ٩٩٪، وبعد ثورة ١٤/ تموز – يوليو ١٩٥٨م، فتحت العشرات من مراكز محو الأمية والتدريب المهني، فتطوعت المعلمات الرابطيات (المنظمات لرابطة المرأة العراقية) للنهوض بهذه المهمة،

حيث تشير الإحصاءات إن عدد المنتسبات بلغ الآلاف وتابع بعضهن الدراسات وتخرجن معلمات وممرضات واكتسب بعضهن المهارات لتحقيق تحررهن الاقتصادي، كما وأنشئت العديد من المستوصفات الجوالة لبث الوعي الصحي وتقديم الإسعافات للجماهير وخلال عام واحد بلغ عدد العضوات أكثر من ٤٠ ألف الأمر الذي دعا عبد الكريم قاسم إلى افتتاح المؤتمر الأول لرابطة المرأة العراقية وجاء في كلمته:

"إن التاريخ سيذكر للمرأة العراقية، ما بذلته من جهود في صيانة الجمهورية وتحقيق أهدافها" (خيري، ٢٠٠٣).

لقد اقرت دساتير دول عديدة من مختلف الأنظمة الاجتماعية بحق المرأة في الترشيح والانتخاب وممارسة العمل السياسي بعد نضال شاق ومرير خاضته المرأة قرونا عديدة من اجل تثبيت هذا الحق الطبيعي، ورغم ان الإقرار دستوريا بهذا الحق شرطا أساسي كي تأخذ المرأة دورها في الحياة العامة على قدم المساواة مع الرجل، الا ان المجتمع يجب ان يخلق الظروف التي تتيح للمرأة استعمال هذا الحق، وواضح ان هناك مجتمعات عديدة، بعضها متقدم صناعياً، ما تزال عاجزة عن خلق هذه الظروف وما يزال عدد النساء فيها قليلا في الهيئات التي تخطط لتطوير المجتمع وترسم سياسة الحاضر والمستقبل ومن النادر ان تسهم المرأة في المراكز القيادية في مجالات حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية.

لا ريب في ان تحرر المرأة الاقتصادي قد لعب دورا كبيرا في ممارستها للحياة السياسية ومشاركتها في تحمل مسؤولية المواطنة كاملة. لكن العمل وحده لا يحل مثل هذه المشكلة، ان توجه المرأة نحو العمل السياسي في ظل مجتمع ينظر اليها على قدم المساواة في كافة الميادين، يختلف جذريا عن توجهها في ظل مجتمع ما يزال ينظر الى موقعها الاجتماعي كما لو كانت مواطنا من درجة أدنى.

إضافة الى ذلك فان النظام الاشتراكي، ومنذ أيامه الأولى يخطط للتوعية السياسية لمختلف فئات الشعب ويمتلك شبكة واسعة من التنظيمات السياسية ونوادي التوعية ومدارس التثقيف السياسي، ان النظام الاشتراكي يعتبر اشتراك المرأة في الأجهزة الاجتماعية والسياسية ابتدأ من التنظيمات المحلية وصعودا حتى اللجان المركزية للأحزاب امرا ضروريا يلعب دورا كبير في رفع وعي النساء والتحامهن بعملية المرأة وتثقيفها، لقد خصصت الدول الاشتراكية في سنواتها الأولى نسبا لا يستهان بها من مميزاتها السنوية لتأسيس شبكة من مدارس ونوادي التثقيف النسوي، وما تزال حتى اليوم تبذل جهودا مضاعفة لرفع القدرة الإنتاجية للمرأة ومستواها الثقافي ووعيها السياسي، وتلعب المنظمات النسوية دورا كبيرا في هذا الميدان(جريدة الجمهورية، ١٩٧٥).

بتسلم نزيهة الدليمي(*) منصب وزيرة البلديات والأشغال العامة عام ١٩٥٩ – ١٩٦٢ فتحت المؤسسات الحكومية أبوابها إلى الطاقات النسوية الحديثة وخلال البحث عن تاريخ الحركة النسوية وجدنا إلى جانب ما ذكرنا من الشخصيات النسوية شخصيات نسوية أخرى برزن في مجال التعليم فها هي صبيحة داوود (١٩١٥-١٩٧٥م) حسبما ورد في بعض المصادر إنها أول امرأة عراقية دخلت الجامعة سافرة، تلقى الاتحاد العام لنساء العراق دعوة من الأمانة العامة للاتحاد النسائي العربي العام للمشاركة في الحلقة الدراسية التي تنظمها لجنة الاسرة في الاتحاد عن ثقافة المرأة وأثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية عليها، والتي اقيمت في دمشق وتشارك في هذه الحلقة مندوبات من الاتحاد والمنظمات النسوية من كل من سوريا والأردن ومصر وليبيا والسودان وتونس وفلسطين ولبنان(جريدة الجمهورية، ١٩٧٥).

لقد اثبتت المرأة العراقية مساهمات على مستوى البلاد وكذلك المستوى العربي، فقد شارك الوفد النسوي للمجلس الوطني للسلام والتضامن العراقي للمشاركة في ندوة المساواة والتقدم التي عقدت بالإسكندرية، خدوري والسيدات وبثينة حكيم

شريف وامل خالد الجنابي وفخرية محمد أعضاء المجلس الوطني للسلم وشارك في هذه الندوة التي دعت اليها منظمة تضامن الشعوب الاسيوية وفود عربية من مختلف المنظمات والاتحادات الشعبية في الأقطار العربية(جريدة الجمهورية، ١٩٧٥).

ساهمت المرأة العراقية الى جانب الرجل في عضوية المجلس التشريعي وفي لقاء مع نافعة عثمان أبو بكر(*) اكدت ان مشاركة المرأة في المجلس التشريعي تعني تقييم لقيادة السياسة وحكومتنا الثورية لدور المرأة الفعال في المجتمع باعتبارها تمثل نصفه، وان

دخولها للمجلس التشريعي يعني فسح الطريق امامها لكي تعبر عن آراء المرأة ومتطلباتها واحتياجاتها، وتضيف أبو بكر ان المرأة فرحة جدا بهذا المكسب العظيم، وان للمرأة العراقية بشكل عام دور فعال في خدمة قضايا شعبنا في المرحلة الراهنة وهي التي دخلت ميادين العمل المختلفة وبدأت تقود المنظمات الجماهيرية كالاتحاد العام لنساء العراق المدافع الحقيقي عن حقوق المرأة(جريدة الجمهورية، ١٩٧٧).

«المطلب الثاني»

دورها في الجانب الاقتصادي

ولو تقصينا دور المرأة في الجانب الاقتصادي لوجدنا إن نسبة العمالة للنساء تساوي ٤٪ من قوة العمل الكلية في إحصاء عام ١٩٥٧م بينما تصاعد ذلك إلى ١٧,٦٪ في إحصاء عام ١٩٧٧م، وهذا المؤشر يشكل مدلولاً واضحاً على مدى تسارع اقتحام المرأة لقطاع العمل إلى جانب أخيها الرجل إذا ما قورنت بمثيلاتها في البلدان العربية، ولكنها واطئة إذا ما قيست إلى مستوياتها في البلدان المتقدمة.

فالمرأة العراقية تمكنت أخيراً بفعل اتساع نظام التعليم والتنشئة العصرية أن تتقلد الكثير من الوظائف الرسمية في مجالات الطب والصيدلة والهندسة والقضاء، وشغلت الكثير من المناصب المتقدمة في الوزارات والمؤسسات والجامعات والسلك الدبلوماسي(الناجي، ٢٠٢٣).

سجلت المرأة العراقية نضالا دؤوبا حيث دخلت مجالات العمل في المدارس والمعامل والمستشفيات ومؤسسات الدولة كافة بحرص تام وبفاعلية كبيرة بعد ان توفرت لها ظروف المشاركة الفعالة للنهوض بالمجتمع.

جاء في مجلة المرأة في عدد خاص الذي يصدر بمناسبة احتفالات القطر بعيد المرأة العراقية ان المرأة العراقية سجلت نضالا في تاريخ القطر والتي تفاعلت مع منجزات الثورة على مشاركتها واعطائها فاعلية كبيرة بعد ان توفرت لها ظروف المشاركة الفعالة للنهوض بالمجتمع.

وأضاف احمد حسن البكر ان الثورة وفرت فرص للتخفيف عن أعباء المرأة البيتية والتربوية كما انها ماضية في تأمين دور الحضانة ورياض الأطفال لتخفيف من اعبائها وان لدى الثورة طموحا كبيرا في تهيئة هذه المستلزمات.

وذكر البكر أيضا ان مما لاشك فيه ان المرأة العراقية كانت ولا تزال بمستوى طموح الثورة وعطائها ولابد من القول ان رعاية الثورة للمرأة واعطائها حقوقها التي ظلت تناضل من اجلها سنين طويلة لم يكن من مستلزمات العصر بل انه حق طبيعي يجب ان تحظى به منذ زمن بعيد وقد توفر هذا الحق في سنوات الثورة.

لقد دخلت المرأة مجال العمل من أوسع الأبواب مدفوعة بثقة الثورة، ولا شك ان دخولها في هذا الميدان اضفى عليها أعباء زيادة على واجباتها الطبيعية تجاه بيتها واسرتها ولا شك ان التطورات الاقتصادية التي إصابات المجتمع وبضمنه المرأة تقتضي إعادة تنظيم أوضاع الاسرة لتعطي المرأة اكبر قدر ممكن من طاقتها وهذا يعني أيضا ان الدولة مسؤولة عن توفير كل ما من شأنه تخفيف اعبائها ليتسنى لها الموازنة بين البيت والعمل.

كما يعتبر الاتحاد العام لنساء العراق المنظمة الجماهيرية التي يقودها الحزب (المنحل) ثمرة من ثمار الثورة المباركة وهو يتميز بكونه يمثل فئة اجتماعية عريضة تمتد لتشمل نصف المجتمع متوزعة بحكم انتمائها الفكري على قطاعات واسعة ضمن تشكيلة المجتمع وهذا يعني ان الاتحاد مسؤول عن توفر القيادات النسوية القادرة على تعبئة الجماهير النسوية لأداء مهامها بنجاح واقتدار وقد شهدت السنوات العشر التي مر بها الاتحاد جهودا مكثفة لأداء واجبه تجاه المرأة والثورة والمجتمع (جريدة الجمهورية، ١٩٧٩).

وانطلاقا من ضرورة وجود تنظيم خاص يجمع صفوف النساء ويدرس قضاياهن مع السلطة الوطنية والجهات المختصة على ايجاد الحلول المناسبة لتلك القضية، لذا تم تأسيس الاتحاد العام لنساء العراق، وتلخص منال الالوسي(***) رئيسة الاتحاد العام لنساء العراق اهداف الاتحاد فيما يلي:

١) رفع مستوى المرأة العراقية.
٢) تحقيق استقلالها الاقتصادي.
٣) تحقيق المساواة في الفرص والعمل.

وعندما التزم الاتحاد بتحقيق هذه الأهداف كان قد اخذ بظر الاعتبار الطبيعة المتفاوتة للظروف التي تحياها المرأة في الريف والمدينة واختلاف طبيعة المشاكل التي تصادفها

في الحياة العامة والخاصة، كما اختار الاتحاد التوجه الى القطاعات التي تعاني من حاجة ماسة الى العون والمساعدة فمنح الأولوية للمرأة الفلاحة والكادحة، الا ان كوادر الاتحاد سرعان ما اصطدمت بعقبات كبيرة أهمها امية المرأة وسلبياتها في تلك القطاعات، وبذلك ذكرت الالوسي" عندما اخترنا إعطاء الأولوية للعمل في صفوف المرأة الامية والكادحة كنا نعي سلفا ان هذه الفئة من النساء قد اعتاد المواقف السلبية التي تحول دونها ودون المشاركة في أي عمل ونشاط جماعي، لذلك كان علينا أولا توفير الظروف الملائمة للعمل وإيجاد الجسور التي تنقل كوادرنا الى هذه القطاعات الواسعة من الجماهير النسوية..

(***) منال يونس الالوسي ولدت عام ١٩٢٩، درست القانون في الجامعة المستنصرية واكملت ماجستير قانون في جامعة الدول العربية ثم الدكتوراه فلسفة في القانون العام، لها العديد من المؤلفات ومشاركات في المؤتمرات، عملت رئيسة الاتحاد العام لنساء العراق، توفيت ٢٠١٥في عمان. للمزيد ينظر؛ رياض عطار، انتهاكات حقوق الانسان في العراق، دار النشر الجمعية العراقية، سوريا، ٢٠٠١، ص٢٢٢.

وكان اول تلك الجسور التغلغل في أوساط النساء عن طريق المشاركة في الخدمات التي تقدمها الجهات المختصة، ففي حملات محو الامية استطاع الاتحاد بالتعاون مع وزارة التربية ان يقيم مراكز لمحو الامية خاصة به يطبق فيها منهاج وزارة التربية إضافة الى درس يعده الاتحاد في التوعية العامة يساعد المتعلمات في فهم العالم الذي يعيش فيه واكتشاف الدور الذي يمكن ان يؤدينه في هذا العالم" الجمهورية، ١٩٧٥).

كما ان الاتحاد استطاع من خلال خطة التعاون مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ان يقيم مراكز ناجحة له في المزارع الجماعية التابعة للوزارة، ولغرض التخلص من سلبية المرأة في تلك القطاعات وتهيبها من العمل الجماعي تقول الألوسي" ان الاتحاد قد وجد من الأفضل الاعتماد على كوادر من نساء تلك لمنطقة وفتياتها لمعرفتهن بالظروف الخاصة التي تعيشها نساء مناطقهن ولقدرتهن على التفاهم مع وسطهن، مع الاستعانة بعضوات الاتحاد لغرض التوجيه وتدريب كوادر المنطقة..

ان هذه التجربة قد اغنت كوادر الاتحاد عندما وفرت لهن فرصة تبادل الخبرات مع قطاعات من النساء لم يكن على اتصال بها، فهن يمنحن المعرفة ويتعلمن الصبر والاناة ويقفن في الوقت ذاته على واقع يحثهن على بذل المزيد من الجهد للإسراع بتغيير ملامحه السلبية، وبعد ان تتم الصلة بين الاتحاد وجماهير النسوة في منطقة ما تبدأ عملية السعي الى تغيير واقع المرأة في تلك المنطقة وتبدأ العملية بحملات التوعية ودفع النساء الى الانخراط في صفوف محو الامية" (جريدة الجمهوية، ١٩٧٥).

ولما كان العمل هو خير ما يضمن تغيير واقع المرأة بالنظر لكونه يضمن لها تحقيق الاستقلال الاقتصادي الجزئي او الكلي وبالتالي انتشالها من واقع التبعية الذي تحياه فقط أولى الاتحاد موضوع عمل المرأة أهمية خاصة، حيث انه ميز بين فئتين من النساء، فئة مستعدة او قادرة على ترك المنزل والعمل خارجه وفئة غير قادرة على العمل خارج المنزل للارتباط بالأطفال او لعنة التقاليد الاجتماعية، وقد بدأ الاتحاد بفتح دورات

للتأهيل المهني بالنسبة للفئة الأولى يتم بعدها ترشيح الخريجات للعمل في مختلف دوائر ومؤسسات الدولة.

اما الفئة الثانية فأنها تدرب على انجاز بعض الاعمال في المنزل كالخياطة والحياكة والتطريز والسجاد وحياكة القش والسلال.. الخ، وتقدم لها المواد الأولية اللازمة من قبل فروع الاتحاد بتسويق النتاجات في الأسواق الخيرية التي يقيمها او بيعها في المركز الدائم الذي انشأه لهذا الغرض وتحويل اثمان المواد المباعة الى العاملات كدخل لهن.

كما يعني الاتحاد بالمرأة العاملة وما تواجهه من مشاكل، وتتم تغطية كافة معامل ومصانع القطر بزيارات من لجان الاتحاد المختلفة في حملة مزدوجة لتوعية المرأة العاملة وجذب انتباهها الى القضايا الرئيسية التي تواجهها كفرد منتج في هذا المجتمع من جهة وتمكين الاتحاد من اجراء مسح دقيق للمشاكل التي تتعرض لها المرأة العاملة من جهة أخرى لغرض تبنيها والسعي الى حلها بمبادرات منفردة او بالتعاون مع الجهات المختصة.

وتذكر الالوسي ان من ثمرات تلك الزيارات التعرف على التجارب الجديدة التي تحققها المرأة والميادين الجديدة التي ترتادها وتوفير الحماية الواقعية لتلك المبادرات لغرض انجاحها وتشجيع نساء اخريات على ارتيادها، كتجربة شرطيات المرور هي تجربة جديدة وغريبة على مجتمعنا، وقد استطاع الاتحاد نتيجة الاتصالات المباشرة ان يتبنى هذه التجربة وان يتعرف على المشاكل التي تعاني منها شرطيات المرور الجديدات وان يسعى الى حل تلك المشاكل بالتفاهم والاتصال المباشر بالجهات المسؤولة وذلك لحماية هذه التجربة الجديدة وادامتها.

وأضافت الالوسي ان أسلوب عمل الاتحاد العام لنساء العراق بانه يقوم على التوجه الى المرأة والبحث عنها ومحاولة استقطابها إدراكا منه للعوامل الكثيرة التي قادت قطاعات نسوية الى المواقع السلبية وجمدت طاقاتها ونشاطاتها (جريدة الجمهورية، ١٩٧٥).

اما عن مفهوم تحرير المرأة فتقول الالوسي ان الاتحاد يفهم تحرير المرأة من خلال تحرير المجتمع كله من رواسب القيم القديمة وانطلاقة الى افاق العصر مع التأكيد على كون المرأة الجزء الأكثر تخلفا في هذا المجتمع وكونها بالتالي الجزء الأشد حاجة الى العون والمساعدة، مع ايمان الاتحاد بأن تحرير المرأة العراقية وتطوير واقعها حتمية تاريخية وسنة من سنن التطور الا انها تعتقد ان من الواجب الإسراع بعملية التطوير لغرض تعويض مجتمعنا ككل ونسائنا بوجه خاص عما فات من فرص ولغرض اللحاق بركب الحضارة الصاعد.

كما شخص الاتحاد عدد من الجهات المسؤولة عن الإسراع في عملية التطوير هذه وعلى رأسها المنظمات الشعبية والمهنية كافة التي تستطيع الاسهام في عملية تغيير واقع المرأة العراقية عن طريق حملات التوعية لمنتسبيها وتشجيع المرأة ان تلعب دورها كاملا داخل تلك المنظمات، بعد المنظمات الشعبية تأتي أجهزة الدولة كافة وهي مطالبة بأن تركز جهودها على تكريس حق المساواة بين المواطنين نساء ورجال عن طريق اتاحة الفرص المتساوية للجنسين في التعليم والتأهيل والعمل في مختلف المراحل وعلى جميع الأصعدة.

كما تقع على أجهزة الدولة مسؤولية توفير الشروط الملائمة لعمل المرأة واهمها الاكثار من دور الحضانة ورياض الأطفال والمطاعم الملحقة بالمدارس ومؤسسات العمل وتوفير الطعام وما الى غير ذلك من الوسائل التي تساعد المرأة على تحرير طاقتها المهدورة وتكريسها لمهمة البناء والخلق، وان خير عامل في قضية تطوير المرأة الإسراع بذلك وهو المثال الناجح للمرأة الجديدة الذي تقع مسؤولية طرحه على القطاع الواسع من نسائنا المتعلمات، فبالمثال الناجح والمؤهل والكفوء تستطيع المرأة ان تقدم الدليل على جدارتها بالجهود التي تبذل من اجل تغيير واقعها وحقها بالمزيد من تلك الجهود (جريدة الجمهورية، ١٩٧٥).

لذا يعد تحررها اقتصاديا أساسا لتحررها الاجتماعي، وما لم تصبح المرأة مستقلة اقتصاديا ستظل تابعة للرجل، ان تحقيق مثل هذا الشرط الأساسي يتطلب ان تتاح للمرأة فرصة التوفيق بين دورها كأم وبين دورها كعنصر عامل في المجتمع ويعتبر المجتمع الاشتراكي الامومة وظيفة اجتماعية بمعنى انها ليست مهمة الام وحدها بل مهمة الدولة بكافة هيئاتها ومؤسساتها، في السنوات الأولى لتأسيس السلطة السوفيتية ورغم الحرب الاهلية التي كانت تدور بضراوة والحصار الاقتصادي الذي ضرب حول ثورة أكتوبر افتتح في البلاد اكثر من ١٥٠٠ مركز لرعاية الأمهات الحوامل وشبكة واسعة جدا من دور الحضانة ورياض الأطفال واتخذت إجراءات شاملة لتحسين العمل المنزلي بالنسبة للنساء، فهو عمل يستهلك الكثير من وقت المرأة ومن قوتها وتبدأ نتيجة لهذا الجهد المضاعف بفقدان قابليتها على العمل بوقت سريع (في تقرير لحكومة المانيا الاتحادية ان المرأة العاملة هناك تفقد مقدرتها على العمل في سن الخامسة والأربعين).

من اجل ذلك وضعت خطة طموحة لتغطية البلاد بشبكة من المطاعم الشعبية التي تقدم وجبات الغذاء بأثمان زهيدة والحق بكل مصنع ومؤسسة ودائرة مطعم خاص وانشئت في كل حي مراكز للغسل والتنظيف وبيعت الملابس الجاهزة بكميات هائلة، كل ذلك من اجل ان يتوفر للمرأة الوقت الكافي والجهد للعمل خارج المنزل.

في الريف كان لقوانين الإصلاح الزراعي والري الأثر البالغ في تحرير المرأة الفلاحة رغم ان عملية تحرر المرأة هناك كانت تسير بوتائر ابطأ من مثيلتها في المدن وعبرت مسارا اشد تعقيدا بحكم ظروف اجتماعية معينة، لقد ادخل نظام الزراعة الجماعية تغيرات جذرية على نمط الحياة في الريف وعلى الوضع الاجتماعي للمرأة بشكل خاص، لأنه دفع بجماهير النساء الى الاسهام في عملية الانتاج وعلى قدم المساواة مع الرجل.

لقد اصبحت الفلاحة في المزرعة التعاونية او مزرعة الدولة عنصرا منتجا ومستقلا بذاته شأنها شأن الرجل الفلاح في جمهورية اوزبكستان مثلا كان هناك ٨٦١,٢٠٠ فلاحة عضوا في المزارع التعاونية عند انتهاء الخطة الاقتصادية الخمسية الاولى، اي ما معدله اكثر من ٧٥٪ من نساء الريف الاوزبكستان، لم تكن هذه الاجراءات الاولية سوى بداية لتطور مذهل في نظرة المرأة الى العمل ونظرة المجتمع الى عمل المرأة، ان مقارنة سريعة لنسبة النساء العاملات في البلدان المختلفة يمكن ان تعطي صورة واضحة للتحرر الاقتصادي الذي حققته المرأة في ظل النظام الاشتراكي تبلغ نسبة النساء العاملات في الجمهورية الالمانية الاتحادية ٣٦٪ من مجموع القوى العاملة (جريدة الجمهورية، ١٩٧٥).

الخاتمة

- يتضح مما سبق ان دور المرأة في العراق خلال عهدين بدأ بالنهوض بشكل بطيء لكن إصرارها على مواجهة التحديات جعل منها تدير مناصب من البسيطة الى المعقدة.
- ان تحرير المرأة من قيود العمل داخل البيت الى العمل خارجه واطلاعها على صعوبات الاختلاط أصبحت أكثر إدراكا لصعوبة عمل الرجل.
- ان تحرر المرأة من قيود التخلف اعاد الثقة لها واعتدت بنفسها لترتقي وتحقق طموحها بما ينسجم مع التغيير التاريخي.
- برغم الفرص التي اتيحت للمرأة الا انها لم تمارس كل حقوقها كحقوق الرجل لكنها خاضت في العديد من المجالات كدخولها للمجلس التشريعي وتسنمها العديد من المناصب الوزارية، الا انها تطمح للكثير من المناصب الإدارية والقيادية.

المصادر

١) احمد الناجي، البذرات الأولى لنهضة المرأة العراقية، مقال منشور في مجلة ميزوبوتميا، العدد السادس، الموقع
http://www.mesopotamia4374.com
الأربعاء ٢٢/ ٣/ ٢٠٢٣

٢) جريدة العرب الالكترونية، تاريخ النشر ٢١ نيسان ٢٠٠٩، تم الاطلاع بتاريخ ٢٣/ ٣/ ٢٠٢٣.

٣) جريدة(الجمهورية) ملحق، ع ٣٠٨٣، ٨ تشرين الأول ١٩٧٧.

٤) جريدة(الجمهورية)، ع ٢٢٧٢، ٥ آذار ١٩٧٥.

٥) جريدة(الجمهورية)، ع ٢٢٧٤، ٧ آذار ١٩٧٥.

٦) جريدة(الجمهورية)، ع ٢٢٧٥، ٨ اذار ١٩٧٥.

٧) جريدة(الجمهورية)، ع ٢٢٧٥، ٨ اذار ١٩٧٥.

٨) جريدة(الجمهورية)، ع ٢٢٧٥، ٨ اذار ١٩٧٥.

٩) جريدة(الجمهورية)، ع ٢٢٧٥، ٨ اذار ١٩٧٥.

١٠) جريدة(الجمهورية)، ع ٢٢٧٥، ٨ اذار ١٩٧٥.

١١) جريدة(الجمهورية)، ع ٢٢٧٥، ٨ اذار ١٩٧٥.

١٢) جريدة(الجمهورية)، ع ٢٢٧٥، ٨ اذار ١٩٧٥.

١٣) جريدة(الجمهورية)، ع ٣٢٥٧، ٤ اذار ١٩٧٩.

١٤) سعاد خيري، رسالة إلى رابطة المرأة العراقية في بغداد، منشورة في موقع رابطة المرأة العراقية: www.iraqiwomenleague.org، بتاريخ الخميس ١٦/ ٣/ ٢٠٢٣.

١٥) سلمان العبد، المرأة العراقية بين حافة الغيب وفضاء الحرية، صحيفة الطريق، العدد الصادر في ٣١/ كانون الثاني/ ٢٠٠٧.
١٦) ميخائيل كاترين، المرأة العراقية والتعليم، مقال منشور في موقع عراق الغد www.iraqoftomorrow.org:الخميس ١٦/ ٣/ ٢٠٢٣.

References

1) Ahmed Al-Naji, The First Seeds for the Renaissance of Iraqi Women, an article published in Mesopotamia Magazine, Issue Six, website: http://www.mesopotamia4374.com Wed 3/22/2023
2) Al-Arab Electronic Newspaper, date of publication, April 21, 2009, accessed on 3/23/2023.
3) Al-Jumhuriya Newspaper, Supplement, No. 3083, October 8, 1977.
4) Al-Jumhuriya newspaper, p. 2272, March 5, 1975.
5) Al-Jumhuriya newspaper, p. 2274, March 7, 1975.
6) Al-Jumhuriya newspaper, p. 2275, March 8, 1975.
7) Al-Jumhuriya newspaper, p. 2275, March 8, 1975.
8) Al-Jumhuriya newspaper, p. 2275, March 8, 1975.
9) Al-Jumhuriya newspaper, p. 2275, March 8, 1975.
10) Al-Jumhuriya Newspaper, No. 2275, March 8, 1975.
11) Al-Jumhuriya Newspaper, No. 2275, March 8, 1975.
12) Al-Jumhuriya Newspaper, No. 2275, March 8, 1975.
13) Al-Jumhuriya Newspaper, No. 3257, March 4, 1979.
14) Suad Khairi, a letter to the Iraqi Women's League in Baghdad, published on the Iraqi Women's League website: www.iraqiwomenleague.org, on Thursday 3/16/2023.
15) Salman Al-Abd, Iraqi women between the edge of the unseen and the space of freedom, Al-Tariq Newspaper, issue issued on January 31, 2007.
16) Michael Catherine, Iraqi Women and Education, an article published on the Iraq of Tomorrow website: www.iraqoftomorrow.org, Thursday 3/16/2023.